



فريق عمل «التركية» يتوسطهم سامي إيدوغان



(أحمد علي)

سامي إيدوغان يكرم د.إبراهيم الصالح ويبدو عمر طحان

«التركية» تكرم وكلاء السفر في الكويت بـ «الغبقة الرمضانية»



د.إبراهيم الصالح

في دولة الكويت. وقد تمكنا بفضل الجهود الكبيرة التي بذلها وكلاء السفر المحليون من ترسيخ مكانة الشركة في هذه السوق التي تشهد ازدهارا مستمرا. وبدورنا، استطعنا إظهار الوجه الحقيقي للضيافة التركية وتقديم أرفع مستويات الخدمة للمسافرين الكويتيين الذين عبروا دوما عن رغبتهم بالعودة إلى تركيا. وتم خلال الأمسية تقديم المشروبات التركية التقليدية الخاصة بالشهر الفضيل، واستمتع الضيوف بفقرات ترفيهيه على الطريقة التركية. يشار إلى أن حركة المسافرين على متن «الخطوط الجوية التركية»، في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت قد شهدت نمواً بنسبة 6,4٪ خلال الفترة الممتدة بين شهري يناير ومارس 2015. كما ارتفعت عائدات الكيلومترات التي قطعها المسافرون بنسبة 6,7٪. وللمعام الخامس على التوالي، فازت «الخطوط الجوية التركية» بجائزة «أفضل ناقل في أوروبا» ضمن جوائز «سكاي ترانس العالمية لشركات الطيران».

أقامت «الخطوط الجوية التركية»، الناقل الوطني لتركيا والحائزة على جائزة أفضل ناقل في أوروبا وفقاً لتصنيف «سكاي ترانس»، فعالية «الغبقة الرمضانية» السنوية تكريماً لشركاء الناقله وكلاء السفر المحليين في العاصمة الكويتية. وحضر الأمسية، التي تلونت بتقاليد الضيافة التركية العربية في «قاعة المها» بفندق «ريجيسي الكويت» بمنطقة السالمية، أكثر من 100 وكيل سفر وموظف في قطاع الطيران المدني وشركات الطيران، ورحب بهم كوكبة من كبار ممثلي شركة «الخطوط الجوية التركية». ويهذه المناسبة، قال مدير عام «الخطوط الجوية التركية» في الكويت سامي إيدوغان: «يشرفنا في شهر رمضان المبارك أن نسهم بتعزيز روح الصداقة الحقيقية التي تجمعنا مع الشركاء والزلاء والأصدقاء هنا في دولة الكويت التي تعتبر من أهم أسواق شركة الخطوط الجوية التركية». وأضاف إيدوغان: «شهدت أعمال «الخطوط الجوية التركية» نمواً كبيراً



عمر طحان



جانب من الحضور



حضور نسائي خلال الغبقة



كبار الضيوف خلال الحفل مع قيادات «التركية»

المستشار الكويتي

www.kuwaitconsultant.com
د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة



تضخم الرواتب.. الواقع والحل

هنالك عدة أسباب لتضخم ميزانية الرواتب منها زيادات الرواتب السالبة العشوائية بسبب مطالبات نقابية أو جهات حكومية وإنشاء هيئات حكومية مستقلة برواتب ومزايا وظيفية مرتفعة وعدم كسب ثقة الخريجين بالعمل في القطاع الخاص أو الحر وإصرارهم على العمل في الحكومة بسبب التراخي في عدم الحاسبة والرقابة وعدم تطبيق القرارات والعقوبات على الإهمال في الأداء وعدم الالتزام بالدوام ووقوع هذا تآثيره الترقبات والبنوصات والزيادات السنوية فليش يروحون يشتغلون في شركة أو بنك يحاسبهم ويطبق عليهم القرارات والبرواتج بشأن الدوام والاجازات ويخصم من معاشاتهم إذا قصروا في أداءهم وظيفتهم.

وحسب آخر إحصائية لعام 2014 من الإدارة المركزية للإحصاء تقدي بأن 5٪ كويتيين يعملون في القطاع الخاص و78٪ يعملون في الحكومة وإحصائية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تقيد بأن عدد الكويتيين العاملين في الحكومة يقارب 246734 ألفاً ومتوسط رواتبهم 631 ديناراً وفي القطاع النفطي 16662 ألفاً ومتوسط رواتبهم 1396 ديناراً وقد أفادت موازنة المواطن لعام 2014-2015 باب المرتبات (5586) مليار دينار ما يعادل 24٪ من مصروفات الميزانية العامة بأن تطور العمل وإدخال التكنولوجيا في أساليب أداء العمل المفروض أن يساعد في إنجاز العمل أسرع ويجهد أقل وموظفين أقل ولكن نرى العكس كلما زادت تطبيقات التكنولوجيا زاد عدد الموظفين وحجم العمل الذي يحتاج عدد اثنين يعمل فيه عشرة يعني ثمانية زائدين عن الحاجة ومن هنا يبدأ التضخم والبطالة المقنعة.

الحل بسيط وفي أيدي الحكومة ويحتاج قراراً وهو وقف التعيينات في القطاع الحكومي إلا في حالة الضرورة لوظائف فيها نصص وهذه كيف تعرفها بوجود دراسة مسبقة بحجم العمل وكم يحتاج من القوى العاملة ومن الناحية الأخرى تشجيع الشباب للعمل في القطاع الخاص والحد وتوفير الأمان والاستقرار الوظيفي وإكسابهم الثقة وتوفير الفرص الوظيفية المناسبة لهم وهذه أغلبها قد حلت بوجود دعم عمالة غير راتب الشركات والبنوك وقانون دعم البطالة وتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي وإنشاء الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ونحتاج الى تهيئتهم وهم في صفوف الدراسة وتدريبهم وتأهيلهم لمهارات يحتاجها القطاع الخاص وأخيراً الحل الشامل توحيد رواتب موظفي الحكومة في البديل الاستراتيجي.

استغلال ثروات الهيدروكربون في باطن الأرض من حق مالكيها من المواطنين أو الشركات النفط والغاز في أميركا.. امتياز ليس له مثيل في العالم

قطاع البتروكيماويات بمنأى عن انخفاض النفط

محمود عيسى

كثيراً ما كتب المحللون والاقتصاديون وما أكثر ما تحدث عنه المضاربون عن انهيار أسعار النفط وتأثير ذلك على الاقتصادات الشاملة على المستوى العالمي وبالتحديد على قطاعات النفط والغاز على صعيدي الإنتاج والتكرير، ولكن سيناريو أسعار النفط الجديد له تأثير من نوع مختلف جداً للأسعار عندما يحاول المرء تطبيق أسعار متباينة للنفط وفقاً لمناطق جغرافية مختلفة. وقالت شركة انبرجي غلوبل في تحليل لآثار النفط على شركات البتروكيماويات أن هذه الشركات تعمل في بيئة خاضعة للمتطلبات العولة حيث يتم تداول المنتجات على النطاق الدولي فيما يتم تحديد الأسعار على أساس العائد الصافي الإقليمي. على أن المقومات الاقتصادية والديناميكيات مختلفة جداً، كما أن آثار هبوط أسعار النفط تتفاوت وتتباين بصورة كبيرة اعتماداً على ثلاثة أبعاد حاسمة هي المنطقة وأنماط العمل وعناصر التخصص ضمن محفظة الشركة.

وقالت الشركة أن الأثر على المدى القصير كان مختلطاً بالنسبة لمنتجي البتروكيماويات. وكلما هبطت أسعار النفط بسرعة كانت أسعار البتروكيماويات تأخذ الاتجاه ذاته وذلك لارتباطها بأسعار النفط بدرجات مختلفة. وهذا الأمر كان له على المدى القصير أثر مؤقت أدى الى هبوط مزدوج على منتجي البتروكيماويات على النحو التالي:

- عمد عملاء شركات البتروكيماويات الى تعليق طلباتهم من المنتجات البتروكيماوية لضمان حصولهم على المزايا المتوقعة من تراجع أسعار هذه المنتجات، وبالتالي تباطا الطلب على المدى القصير لاعتماد هؤلاء العملاء على السحب من مخزوناتهم المحلية.
- تدهورت قيم المخزونات لدى الشركات المنتجة للبتروكيماويات التي اضطرت الى تعديل أسعارها وفقاً للقيمة السوقية الحالية، ما يؤدي الى مضاعفة التأثير في ضوء تضخم المخزونات نتيجة للبلند الأول أعلاه.

وقالت الشركة أن العاملين السابقين يشكّلان ضغطاً نحو الهبوط على هوامش الربحية لشركات البتروكيماويات لاسيما تلك المعنية بصناعات البيع الفورية.

حقوق استغلال المعادن في ارضه لجمع الاموال، وينطبق القول ذاته على منتجي النفط والغاز الذين يمكنهم تسهيل حيازاتهم النفطية الآن من أجل جمع الاموال لتمويل المشروعات المستقبلية في الحفر والتنقيب. وبالطبع فإن أصحاب هذه الحيازات ليسوا هم من يقوم بتشغيل الآبار النفطية، وبالتالي فهم ليسوا عرضة لتكاليف الحفر والتشغيل، بل انهم ببساطة يتقاضون نسبة مئوية من الدخل الاجمالي لإنتاج النفط والغاز من البئر.

وقد طورت باتريوت انبرجي - الذراع الاستثمارية لشركة باتريوت رويالتي - نظاماً خاصاً لبناء محافظ استثمارية من حيازات النفط والغاز للمستثمرين، وتنصب هذه الاستثمارات على الإنتاج المؤكد والمحدد المقدار حيث لا تكنات عمداً اذا كانت البئر تنتج أم لا، أو كم سيكون حجم الإنتاج.

محافظ متنوعة وتقول الشركة إنها تحرص على بناء محافظ متنوعة من آبار النفط وتضع في متناول أيدي المستثمرين من الأفراد أو المؤسسات أو الشركات التضامنية أو أي كيانات أخرى تسعى للحصول على دخل إضافي لمحفظة الاستثمارية. ويقوم المستثمرون الذين يتمتعون بالحصافة والوعي والذكاء اليوم بالتحول بقوة نحو الحيازات النفطية لتعزيز مداخيل محافظهم الاستثمارية.



ملك الاراضي في اميركا لهم حق التعدين والحصول على مداخيل ضخمة

طوابير طويلة لملء خزانات سياراتهم بالوقود، كما أصبح الأميركيون خلالها معتمدين كلياً على شراء النفط من دول تكن لهم العداة وتمول الارهاب وتصرح بعداوتها وكرهها لأميركا.

ولكن يبدو ان الوضع سيتغير الآن بعد اكتشاف احتياطات تبلغ مليارات البراميل من النفط الصخري إضافة الى تريلونات من الاحتياطيات المكعبة من الغاز الطبيعي التي أصبح العلماء الجيولوجيون على علم بمكانتها. وبعد ان كان من الصعب استخراجها لطبيعتها الصلبة، أصبح الأمر ممكناً ومتاحاً في غمضة عين بفضل تكنولوجيا التفتيت الهيدروليكي للخام الصخري.

تناول عادي وتقول الشركة ان الأمر الجيد هو ان الحيازات النفطية يتم تداولها كأي أصول أخرى، وعندما يحتاج البعض الى سيولة نقدية، فإنه قد يعرض

محمود عيسى قال شركة باتريوت رويالتي ان قطاعات النفط والغاز والمعادن في الولايات المتحدة تتمتع بميزة فريدة لا تتوافر في أي دولة أخرى في العالم وهي حق صاحب ملكية هذه الثروات أيضاً وحقوق استغلالها، بدلاً من اعتبارها أملاكاً سيادية لا يحق لأحد تملكها إلا الدولة كما هو شائع في معظم الدول النفطية. وقد مكن هذا الامتياز الفريد من نوعه في الولايات المتحدة الكثيرين من ملاك الأراضي الأميركيين بامتلاك حقوق التعدين والحصول على مداخيل ضخمة، وذلك ببساطة لأن النفط والغاز أو المعادن تقبع تحت سطح أملاكهم العقارية.

وأضافت الشركة أنها تخصص في منح الامتيازات الاستثمارية في مناطق تحتوي على النفط والغاز لمستثمرين مرموقين انطلاقاً من المقولة التي اشتهرت في أميركا وهي «نفط أميركي من أرض أميركية»، تدليلاً على الرغبة في الاكتفاء الذاتي من النفط لدولة كانت أكبر مستورد للنفط في العالم.

ذكريات المقاطعة وقالت ان اميركا ظلت لعقود طويلة تحت رحمة النفط الاجنبي المستورد، وليست تذكرى المقاطعة النفطية عام 1973 ببعيدة عن الأذهان عندما كان الأميركيون يصطفون في

